



شبكة الاقتصاديين العراقيين

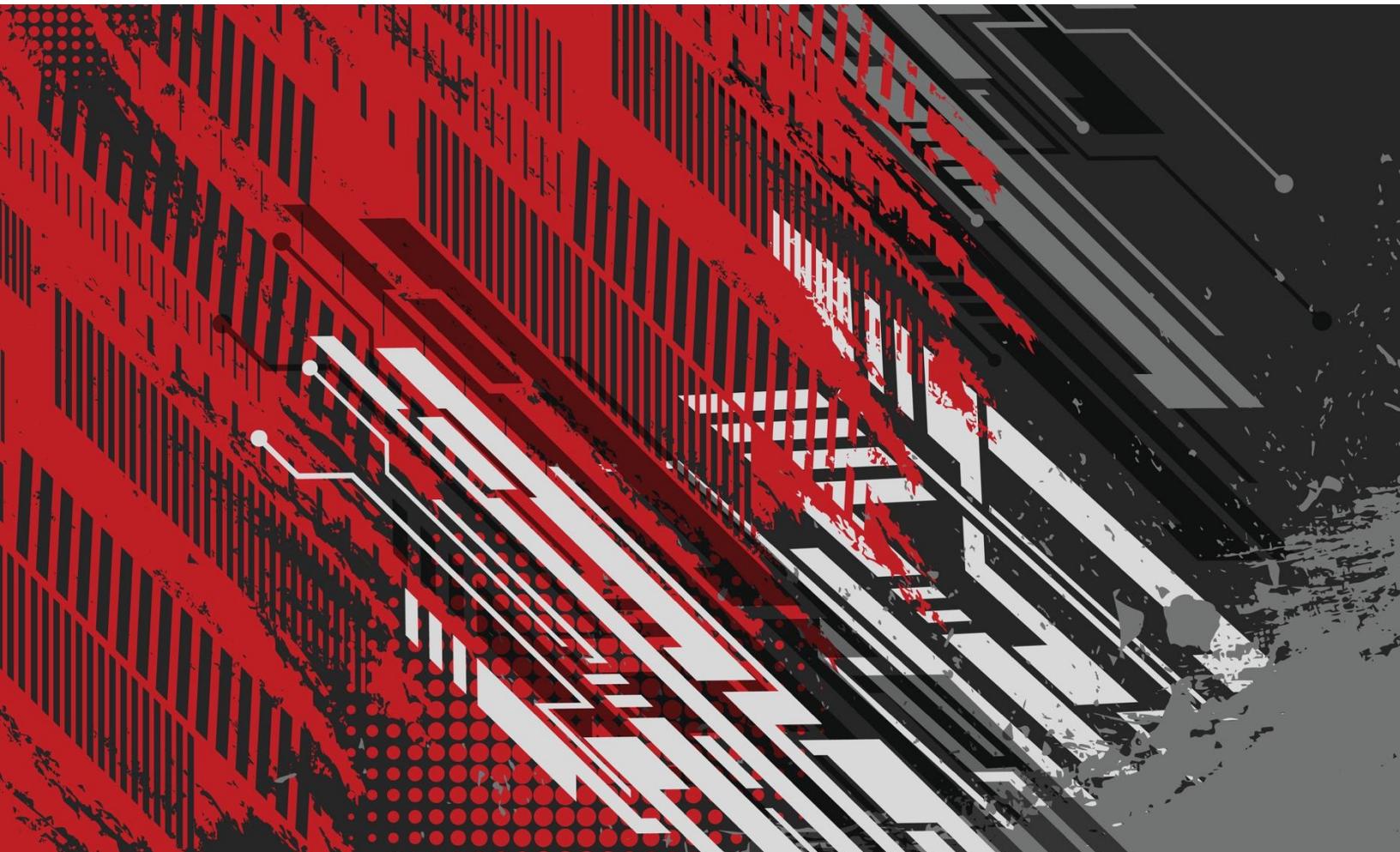
— IRAQI ECONOMISTS NETWORK —

www.iraqieconomists.net

السياسات المالية والنقدية في العراق: الانكماش المزدوج ومخاطر الركود

د. سهام يوسف

2025 كانون الاول 04



السياسات المالية والنقدية في العراق: الانكماش المزدوج ومخاطر الركود

المقدمة:

مع اقتراب نهاية عام 2025، يجد الاقتصاد العراقي نفسه في نقطة حرجة يتقطع فيها الضغط المالي مع التشدد النقدي، لتشكل حالة نادرة وخطيرة من الانكماش المزدوج. فبدلاً من أن تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية في اتجاهين متعاكسين للتخفيف من آثار التباطؤ الاقتصادي، تسيران اليوم في المسار نفسه، معززتين حالة الركود ووفرتين بيئة خانقة للقطاع الخاص والاستهلاك والاستثمار على حد سواء. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد من تضخم سلبي، بطاللة مرتفعة (14%)، وتأكل في الطلب الكلي، تتجه الدولة إلى تقليل الإنفاق القسري بسبب العجز، فيما يعتمد البنك المركزي أدوات دفاعية لحفظ على استقرار سعر الصرف، ما يجعل السياسات الحالية مسيرة للانكماش بدل مواجهته. هذه المفارقة تمثل جوهر الأزمة الاقتصادية في العراق لعام 2025.

الإطار النظري:

تقوم السياسة الاقتصادية الكلية على تفاعل أداتين رئيسيتين: السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) والسياسة النقدية (أسعار الفائدة والمعروض النقدي). وفق النظرية الكينزية (Keynes, 1936)، دور هاتين الأداتين هو إدارة مستوى الطلب الكلي، حيث تُوسع المالية العامة والنقدية في فترات الركود لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتُضيق في فترات التضخم للحد من الضغوط السعرية.

كما تشير الأدبيات النقدية إلى أن السياسة النقدية الانكمashية، من خلال رفع أسعار الفائدة أو تقليل السيولة، تحدّ من الائتمان والاستثمار والاستهلاك، وبالتالي تخفض الطلب الكلي، لكن فعاليتها مرتبطة بالهدف الأساسي وهو ضبط التضخم، وليس معالجة ركود أو انكماش سلبي. (Mishkin, 2019)

ويؤكد Blanchard (2020) أن تطبيق السياسة المالية الانكمashية بالتزامن مع السياسة النقدية الانكمashية يؤدي إلى ما يُعرف بـ"الانكماش المزدوج" (Double Contraction)، وهو حالة يتراجع فيها الطلب الكلي من جهة الحكومة والبنك المركزي في آن واحد. ويبرز Blanchard أن الانكماش المزدوج يُعدّ خطأً في التوقيت إذا تم تطبيقه على اقتصاد يعني ركوداً، لأنّه يعمّق الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل ويزيد البطلة ويؤدي إلى ركود أطول.

تزداد خطورة الانكماش المزدوج في الاقتصادات الريعية، مثل العراق، حيث ترتبط المالية العامة بدورات أسعار النفط (Collier, 2007). أي تراجع في الإيرادات النفطية يؤدي إلى عجز مالي قسري يدفع الحكومة إلى تقلص الإنفاق، ما يعمق الركود بدل تحفيز النمو. وفي العراق 2025، يظهر هذا بوضوح: اعتماد بنسبة 89% على النفط، تضخم سلبي، بطاقة 14%， وضعف الطلب الكلي، وارتفاع العجز إلى 10 تريليونات دينار حتى آب 2025.

بالنالي، وفق النظرية الاقتصادية، فإن تطبيق الانكماش المالي والنفطي في العراق في هذا التوقيت يُعد غير مناسب من حيث التوقيت والظرف الاقتصادي الذي يمر به العراق، ويزيد خطر الركود الانكمashi بدل تحقيق الاستقرار والنمو.

واقع السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق:

تشير البيانات الرسمية حتى نهاية آب 2025 إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ 82 تريليون دينار، منها 73 تريليون من النفط و 9 تريليونات من الإيرادات غير النفطية. في المقابل، وصلت النفقات إلى 87.5 تريليون دينار، منها 73 تريليون نفقات تشغيلية و 5 تريليونات كلف حكومية غالباً ما تدرج في نهاية العام ضمن المصاروفات الفعلية. وبهذا، بلغ العجز الفعلي نحو 10 تريليونات دينار حتى آب، مع توقع أن يتجاوز 15 تريليون دينار بنهاية العام، أي ما يمثل أكثر من 10% من إجمالي الإيرادات العامة (البنك المركزي العراقي، 2025).

على صعيد السياسة النقدية، استمر البنك المركزي في دعم استقرار سعر الصرف مع تعزيز الاحتياطيات الأجنبية، التي بلغت 98 مليار دولار حتى الآن، إلى جانب مخزون الذهب. رغم ذلك، اضطر البنك لاستخدام نحو 11 مليار دولار من الاحتياطيات لتغطية الطلب المتزايد على الدولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام (البنك المركزي العراقي، 2025). سعر صرف الدينار الرسمي بلغ 1300 مقابل الدولار، في حين سجل السوق الموازي 1442، بينما سجل الاقتصاد تضخماً سلبياً، ما يعكس ضغوطاً انكمashية على القوة الشرائية.

كما تعكس البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية (M1) ضعفاً واضحاً في قدرة النظام المصرفي على خلق سيولة جديدة. وفقاً للبنك المركزي العراقي (أغسطس 2025)، فإن المضاعف النقدي M1 لا يتجاوز 1.19 ويعتبر منخفض مقارنة بالمعايير الدولية التي تتراوح بين 2 و4 في العديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة، ويعود ذلك إلى ضعف الثقة بين الجمهور والقطاع المالي ونقص الخدمات التمويلية المبتكرة.

رفع قيمة المضاعف النقدي يمثل أداة حيوية لزيادة قدرة النظام المصرفى على دعم الاستثمار وتمويل المشاريع وتوسيع الطلب الكلى.(Mishkin, 2019)

لماذا يلجأ العراق إلى السياسة الإنكمashية المزدوجة؟

1. اعتماد الميزانية على النفط بنسبة 89% يجعل أي تراجع في أسعار البرميل سبباً مباشراً لعجز إلزامي (Collier, 2007).

2. ارتفاع النفقات التشغيلية والتحويلات الاجتماعية يجعل تقليص الإنفاق عملاً متوجراً سياسياً.

3. البنك المركزي يعمل في مدى ضيق من الخيارات بسبب الحاجة للدفاع عن سعر الصرف والاحتياطيات (البنك المركزي العراقي, 2025).

4. ضعف بنية النظام المصرفى يؤدى إلى عدم انتقال أي توسيع نقدي إلى الاقتصاد资料 (Mishkin, 2019).

5. غياب قواعد مالية مؤسسية وندرة أدوات الادخار السيادي تقلل قدرة الدولة على إدارة مداورة العوائد النفطية.

6. البعد الأمني والمؤسسي يزيد من المخاطر على المشاريع الاستثمارية ويضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

سياسات الإنكمash المزدوج في العراق: الاختيار الخاطئ:

يعكس اعتماد العراق للسياسة المالية والنقدية الإنكمashية معًا اختياراً خاطئاً من الناحية الاقتصادية، ذلك لأن: معدل البطالة 13% وتجاور 30% بين الشباب، انخفاض النفقات الاستثمارية إلى أقل من 10% من إجمالي النفقات مقابل 73 تريليون دينار للرواتب والنفقات التشغيلية، العجز المتوقع بنهاية العام يصل إلى 28-15

تريليون دينار، وفروقات سعر الصرف بين الرسمي والموازي (1300 مقابل 1442) وانخفاض المضاعف النقدي M1 إلى 1.19

تشير هذه الأرقام إلى أن الانكماش المزدوج لا يعالج الاختلالات الهيكلية، بل يزيدها سوءاً: تقلص الإنفاق الحكومي يضعف الطلب الكلي، والسياسة النقدية الانكماشية تقييد التمويل والاستثمار، مما يعمق الركود (Blanchard, 2020; Keynes, 1936; Mishkin, 2019).

الوصيات:

المدى القصير:

1. استخدام برامج تحويلات مستهدفة مؤقتة بدل دعم شامل.

2. تمديد آجال خدمة الدين المحلية مؤقتاً لتخفيض ضغط السوق.

3. تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط رقابية صارمة.

المدى المتوسط:

1. إنشاء قاعدة إنفاق هيكلية تحدد سقوف وأولويات الإنفاق الحكومي بشكل منهجي ومستدام، مع إنشاء صندوق سيادي استثماري مستقل.

2. إصلاح نظام الضرائب وتحسين التحصيل الإلكتروني ومراجعة الرواتب المزدوجة والبرامج الاجتماعية تدريجياً.

3. إصلاح النظام المصرفي لزيادة قدرة البنوك على الإقراض وتحفيز الاستثمار، مع تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.

4. إيجاد توافق سياسي يسمح بإعادة توجيه الإنفاق من الرواتب والنفقات التشغيلية نحو مشاريع استثمارية وبنية تحتية.

قائمة المراجع

- Blanchard, O. (2020). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.
- Collier, P. (2007). *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It*. Oxford University Press.
- Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Macmillan.
- Mishkin, F. S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (12th ed.). Pearson.
- البنك المركزي العراقي. (2025). *البيانات المالية والنقدية السنوية، أغسطس 2025*. بغداد: البنك المركزي العراقي.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متنبئة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

- لا تعبّر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبّاها الشبكة، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600